



دراسة اقنصاد الاهارات مؤشرات الجابية وريادة عاطية

اعداد الأسناذ / أحمد ماجد_ محلك اقنصادي اشراف السيدة / ندى الهاشمي _ مدير الإدارة إدارة النخطيط ودعم القرار مبادرات الربع الثالث أغسطس 2016 م

الفهرس

أولا: مسار التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

ثانيا: تطورالمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

- الناتج المحلى الاجمالي بالأسعار الجارية.
 - الناتج المحلى الاجمالي بالأسعار الثابتة.
- الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة.
 - الاستثمارات
 - اجمالي تكوين رأس المال المحلي.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي.
 - الصناعة.
 - الكهرباء والغاز والماء.
 - تطور دور الإمارات في حركة التجارة العالمية
 - التجارة الخارجية غير النفطية .
 - تجارة المناطق الحرة .
 - السياحة.
 - النقل والتخزين والاتصالات.
 - القطاع المالي.
 - تحقیق الاستقرار الاقتصادي وتطور متوسط دخل الفرد
 - استقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم .
 - تطور متوسط دخل الفرد



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

- ▼ توافر مقومات البنية التحتية المادية والاجتماعية والتشريعية .
 - البنية التحتية المادية والاجتماعية
 - البنية التشريعية

ثالثا: تحقيق الريادة والصدارة بتقارير المنظمات والمؤسسات الدولية

رابعا: مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021

- الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى
 - إطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار
 - تكوين اللجنة الوطنية للابتكار
- اعتماد السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار
 - أنشاء وكالة الإمارات للفضاء
 - اقتصاد ما بعد النفط

خامسا : النتائج

سادسا : التوصيات



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

ldarab

الحكمة والرشادة التي وظفت بها الدولة معظم ايراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة ، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقدما وساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي وانعكست على التطور الإيجابي لكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها وتحقيق قفزات ايجابية هائلة ومعدلات نمو قياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة ، وجاء هذا التطور الايجابي نتيجة تفعيل الدولة لسياسة تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة النمو مثل الصناعة والسياحة والتجارة والنقل والتخزين والتصالات والطاقة والقطاع المالي والبنية التحية المادية والتشريعية المتقدمة التي ساعدت على زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية ، وقد نجم عن التطور الهائل بحركة التنمية وانجازاتها الاقتصادية المتميزة وانعكاساتها الايجابية على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية التي تناولتها التقارير والاحصاءات الاقتصادية الداخلية بالدولة ،أن أبرزتها كافة التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات العالمية المرموقة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية ومعهد انسياد، إلى جانب مؤسسات دولية متخصصة أخرى ، لتظهر انعكاساتها الايجابية على التقدم اللافت بمستوى تصنيف وترتيب الدولة ومكانتها عالميا على مستوى كافة تقارير التنافسية لتلك المؤسسات والمركز الأول في العديد من المؤشرات الفرعية ، ولتنتزع مراكز الصدارة من العديد من الاقتصادات المتقدمة في سباق التنافسية العالمية التي تربعت على عرشه طويلا ، إن تحقيق المزيد من النجاح في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق مستهدفات رؤية الإمارات 2021 في التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحث والابداع والابتكار وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية من خلال الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى ، وتعزيزا لدور الابتكار من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار، كمحرك رئيسي للتطوير

UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF ECONOMY

الحكومي ورافد أساسي للنمو الاقتصادي فقد أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في عام 2014 الاستراتيجية الوطنية للابتكار كأداة رئيسية لتحقيق رؤية الدولة 2021 لجعل الإمارات ضمن الدول الاكثر ابتكاراً عالميا خلال السنوات السبع القادمة متضمنة أربعة مسارات متوازية 30 مبادرة وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث القادمة كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار وبناء القدرات الوطنية المتخصصة ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار وتحفيز الابتكار في 7 قطاعات وطنية رئيسية هي الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء ، كما تم إنشاء "اللجنة الوطنية للابتكار" لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار والسياسات والمبادرات المنبثقة عنها ، كما أعلنت الدولة عن سياستها العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وللتأسيس لمرحلة ما بعد النفط عقدت "خلوة الإمارات ما بعد النفط" في يناير 2016 لإعداد برنامج وطني شامل لاقتصاد وطني متنوع ومستدام يقلص اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط إلى الحدود الدنيا وتوسيع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الحدود القصوي.

أولا: مسار الننمية في دولة الإمارات العربية اطنحدة

التنميـة بمفهومهـا العـام تهـدف إلـى الارتقـاء بالنظـام الاقتصـادي والاجتمـاعي للدولة، وتضمن رفع مستوى المعيشة وتحقيـق الرفـاه الاقتصـادي والاجتمـاعي لجميع السكان.

وتشير التنمية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، وتشمل مجموعة من الإجراءات في مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري، والبنية الأساسية، والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية، والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والتعليم.

الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقـــتــصـــــاد



كما تعني التنمية بالتوظيف الأمثل للموارد، والذي يعد عنصر أساس ورئـيس فـي السياسة التنموية، كما يعتبر النمو أحد العناصر الأساسـية للتنميـة، لكنـه لا يكفـي بمفرده إذا لم يهدف إلى التطوير والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان.

وتعد مؤشرات الأداء الاقتصادي هى تحولات اقتصادية واجتماعية غيـر مسـبوقة ، والتي حققت فيها الإمارات معدلات نمو عالية فـي النـاتج المحلـي ، واسـتثمرت في رأس المال البشـري مـن أجـل بنـاء القـدرات وخلـق أجيـال مـن المتعلمـين والمؤهلين.

وبينت أن البنية التحتية المتطورة والانفتاح على العالم الخارجي ، يشكلان إحـدى أهـم ركـائز التنميـة والأداء الاقتصـادي الجيـد ، إضـافة إلـى الأنظمـة والقـوانين المشجعة والمحفزة والداعمة للمبادرات الفردية.

كما أن التنويع الاقتصادي يقلل تأثير التذبذب في الإيرادات النفطية، والتي بدورها تؤثر سلباً على مسار النمو والتنمية الاقتصادية، كما أنه يخلق فرصاً وظيفية ذات كفاءة إنتاجية، خصوصاً في القطاع الخاص، ويزيـد الإنتاجيـة في القطاعـات الاقتصادية.

ثانيا : نطور المؤشرات والمنغيرات الاقنصادية لدولة الإمارات العربية

اطنحدة

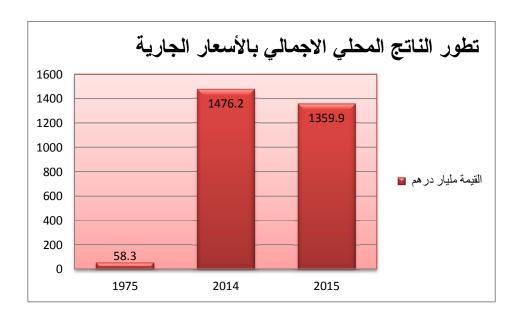
شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تغييـرات جذريـة مـع اكتشـاف النفط الذي اتسمت سياسات توظيف إيراداته بالحكمة والرشادة ما سـاعد علـى بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة ، وبنيـة تحتيـة علـى أحدث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقـدما ، وتوجـت دولـة الإمـارات كثـاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية وصـارت أحـد أكبـر الاقتصـادات قـوة وتنافسـية وحيوية وديناميكية على المستويين الاقليمي والعالمي .



وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها إلى القفزات الايجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة وذلك على النحو التالي :

النائة المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية:

تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة بالأسعار الجارية ، مـن حـوالي 6.5 مليار درهم عام 1975 ، ثم إلى 1476.2 عـام مليار درهم عام 227 ، ثم إلى 1476.2 عـام 2014 (نحو 227 ضعفا عن مستواها بالعـام1971) بمتوسـط معـدل نمـو بلـغ 13.4 % ، ثم إلى 1359.9 مليار درهم في العـام 2015 بمتوسـط معـدل نمـو بلغ 12.9%.

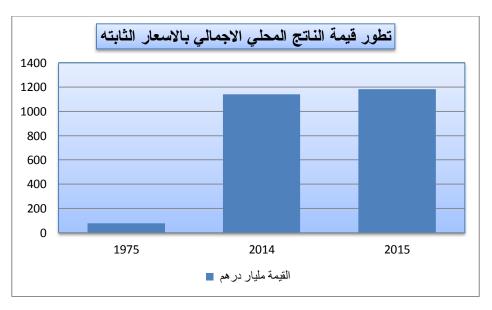


النائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابنة:

تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة ، من حـوالي 77.5 مليار درهم في عـام 1975 ، إلـى 1141.7 مليـار درهـم عـام 2014 ، ثـم إلـى 1184.7 مليار درهم في العام 2015 (نحو 15 ضعف) بمتوسط معدل نمو بلـغ 7.1% .



UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF ECONOMY



النائج المحلى الاجمالي غير النفطي بالأسعار الثابنة:

تفعيلا لسياسة تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات القيمة المضافة العالية والامكانات واعدة النمو بالدولة وأهمها الصناعة وبالأخص البتروكيماويـات والألومنيـوم والتجـارة والسـياحة والاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي والانشاءات فقيد تضاعف حجيم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسـعار الثابتـة ، مـن حـوالي 32.3 مليـار درهـم تشـكل 41.7 % من الناتج المحلي الاجمالي للدولـة بالأسـعار الثابتـة فـي عـام 1975 ، إلى 815.3 مليار درهم تشكل 68.8% من الناتج المحلي الاجمالي للدولـة بالأسـعار الثابتـة فـي العـام 2015 وبمتوسـط معـدل نمـو بلـغ 8.4% ، مـا أدى إلى تراجع اعتماد الدولة حالياً على الـنفط وأصـبح يشـكل 31.2% مـن ناتجهـا الاجمـالي بالأسـعار الثابتـة فقـط ، والبـاقي يتـأتى مـن قطاعـات حيويـة أخـري كالتجارة، والخدمات، والعقارات، والسياحة، والصناعات التحويلية.

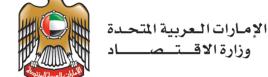




الاستثمارات:

أ- إجمالي نكوين رأس اطال:

في إطار سعي الدولة لتحقيق المزيد من النجاح في تنويع مصادر الدخل ودعم التوجه في التحول إلى الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات استمرت على الرغم من تراجع أسعار النفط وبالتالي الإيرادات العامة في اتباع سياسة توسعية في الانفاق العام ، حيث قام القطاعين الخاص والعام والحكومي بضخ مزيد من الاستثمارات التي تزايدت وتيرتها مؤخرا بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية لتمويل المشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية كتوسعة وتحديث المطارات الوطنية وشبكة قطار الاتحاد والطرق والمواصلات والطاقة والمرافق السياحية والبنية التحتية الإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية ، ويث تضاعف إجمالي استثمارات الدولة بمقدار 5 مرات من نحو 79.6 مليار درهم عام 2015 وبمتوسط معدل بلغ نمو 11.3% .





ب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً تنافسياً عالمياً متطورا وصنفت طبقا لمؤشر الاستثمار العالمي للعام 2015 بالمركز الأول إقليميا وال 22 عالميا ، وأصبحت وجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ تتخذ أكثر من 25% من أكبر 500 شركة عالمية من دولة الإمارات مقراً لعملياتها الإقليمية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حفز على هذا عوامل الجذب التي تتمتع بها الدولة وعلى رأسها الاستقرار السياسي والأمني ، والموقع الاستراتيجي المتميز وتوافر البنية التحتية والتشريعية واللوجستية المتقدمة ، والخدمات الحكومية المتطورة وأهمها تفعيل الحكومة الذكية والإعفاءات الجمركية والضريبية وإمكانية تملك الأجانب لبعض المشروعات خارج المناطق الحرة وتحويل الأرباح بنسبة 100% إلى الخارج ، والحوافز والامتيازات الأخرى التي تمنحها الدولة خاصة بالقطاعات غير النفطية كالسياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالى والتجارة والعقارات والتشيد والبناء.



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

كما صنفت الإمارات حسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشـر لعـام 2015 الصـادر عـن الأونكتـاد بالمرتبـة الأولـي بـين البلـدان الأكثـر جاذبيـة للاسـتثمار الأجنبـي المباشر خلال عام 2014 في منطقـة الشـرق الأوسـط وأفريقيـا، وفـي المرتبـة الثانية في منطقة غرب آسـيا بعـد تركيـا، واسـتقطبت نحـو 37.07 مليـار درهـم (10,1 مليـار دولار) مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة خـلال العـام 2014 ، وارتفع بذلك مجموع الاستثمارات الأجنبيـة المباشـرة التراكميـة فـي الدولـة إلـي 424.3 مليار درهم (115.6 مليار دولار)، كما جاءت دولة الإمـارات وفقـا لتقريـر الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد للعام 2015 ضمن قائمة البلدان الواعدة الـ 20 المستثمرة في الخارج (أكبر مستثمر عربي بالخارج) حيث حلـت بالمرتبـة العاشرة ضمن القائمة التي ضـمت ثـلاث دول فقـط مـن البلـدان الناميـة وهـي الصين وكوريا الجنوبية ودولة الإمارات وارتفع إجمالي الاستثمارات الصـادرة مـن الإمارات إلى الخارج خلال العام 2014 إلى نحـو 11.3 مليـار درهـم (3.1 مليـار دولار) مقارنة مع 10,8 مليار درهـم (2,9 مليـار دولار) فـي العـام 2013 وبنمـو قدره 3.8 % ، ليرتفع بذلك رصيد الاستثمارات التراكمية الخارجية من الدولة إلى نحـو 66.3مليــار دولار (243.3 مليـار درهـم) بنهايـة 2014 مقابـل 63.2 مليـار دولار عام 2013 ، ونحو 1.9 مليار دولار (7.1 مليار درهم) عام 2000

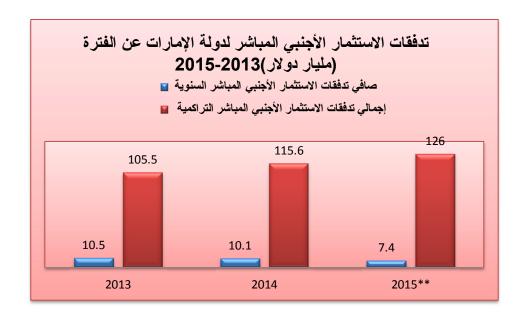
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2013 – 2015 (بالمليار دولار)

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية	العام
105.5	10.5	2013
115.6	10.1	2014
126.0	7.4	**2015

^{**} تقرير الأونكتاد 2015.



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقـــتــصـــــاد



ومـن المتوقـع أن يشـهد العـام الحـالي 2016 مزيـد مـن النمـو فـي حجـم الاستثمارات الأجنبية في ظل توجه الدولة نحوتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قـائم علـى المعرفـة والابتكـار، ومـن أهمها اعتماد السياسة العليا لدولة الامـارات في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا والابتكـار والتي تتضمن 100 مبـادرة وطنيـة في القطاعـات التعليميـة والصـحية والطاقـة والنقل والفضاء والمياه وتخصيص حجم استثمارات متوقعة فيها بـاكثر مـن 300 مليار درهم.

نصاعد مساهمة القطاعات غير النفطية في النائج المحلى الإجمالي :

يأتى اهتمام الدولة بتنمية القطاعـات الاقتصـادية غيـر النفطيـة وخاصـة الواعـدة التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسة تنويـع مصادر الدخل مثل الصـناعة والسـياحة والتجـارة والخـدمات وخاصـة اللوجسـتية والطاقة الجديدة والمتجددة والاتصالات والقطـاع المـالي والتـي تطـورت نسـبة مجموع ناتجها المحلى الاجمالي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 48.1% عام 2015 .



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

تطور ناتج أهم القطاعات غير النفطية عن الفترة 2001 – 2015 (القيمة : مليار درهم)

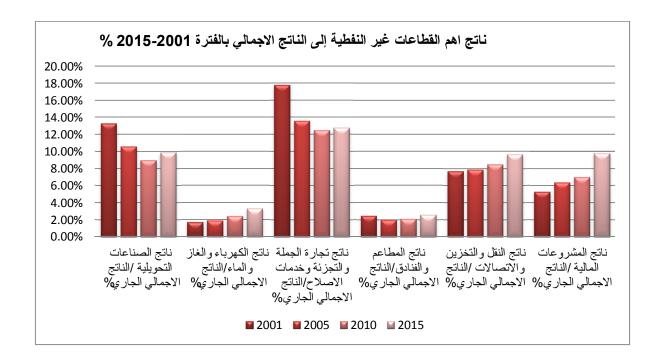
متوس ط معدل النمو السنو ي %	2015	2010	2005	2001	القطاع / العام
%9.5	1359. 9	1051. 0	663.3	379.4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
%7.2	134.1	94.5	70.4	50.5	ناتج الصناعات التحويلية
-	%9.9	%9.0	10.6 %	%13.3	ناتج الصناعات التحويلية /الناتج الاجمالي الجاري%
15.0 %	44.8	25.7	12.6	6.3	ناتج الكهرباء والغاز والماء
-	%3.3	%2.4	%1.9	%1.7	ناتج الكهرباء والغاز والماء /الناتج الاجمالي الجاري%
%7.0	174.3	131.9	90.1	67.6	ناتج تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-	12.8 %	12.5 %	13.6 %	%17.8	ناتج تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح/الناتج الاجمالي الجاري%
%9.8	35.6	21.6	13.4	9.6	ناتج المطاعم والفنادق
-	%2.6	%2.1	%2.0	%2.5	ناتج المطاعم والفنادق/الناتج الاجمالي الجاري%
11.4 %	131.7	89.5	52.2	29.2	ناتج النقل والتخزين والاتصالات
-	%9.7	%8.5	%7.9	%7.7	ناتج النقل والتخزين والاتصالات /الناتج الاجمالي الجاري%
14.5 %	132.8	74.0	42.2	20.0	ناتج المشروعات المالية





1	%9.8	%7.0	%6.4	%5.3	ناتج المشروعات المالية /الناتج الاجمالي الجاري%
---	------	------	------	------	--

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والاحصاء



أ الصناعة:

يأتي اهتمام الدولة بتنمية قطاع الصناعة باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وحجـر الزاويـة فـي تكـوين ركـائز اقتصـاد انتـاجي حقيقـي وقـاطرة التنميـة ومحركهـا الرئيسي ، إذ أنه القطاع الذي يمكن أن تقوم حولـه كافـة جهـود التنميـة وتعـول عليه الدولة في إحداث طفرة تنموية وتحقيـق مزيـد مـن النمـو بالمـدى القصـير والمتوسط ، ويسهم في إرساء نظام اقتصادي معرفـي مسـتقر ومسـتدام قـائم علـى الابتكـار والبحـث والتطـوير، يتميـز بـالتنوع ويشـجع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة والشـراكة مـع الاسـتثمارات الأجنبيـة، بجانـب قدرتـه علـى تحقيـق

UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد

الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة الدولية.

وشهد قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة 2001 – 2015 متوسط معدل نمو بلغ نحو 7.2 % وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية لتصل إلى نحو 10.0 %عام 2015 بعد أن كانت نحو 0.8 % عام 1975، ودخلت السوق المحلي صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتمتع بإنتاجية عالية الجودة تنافس المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية وقادرة على حفز النمو وتسجيل معدلات ربحية كبيرة وزيادة الصادرات منها مثل صناعات : الألمونيوم والكيماويات والبتروكيماويات والحديد والصلب وصناعة الطيران ، ودعم هذا التطور الاستثمارات الضخمة ، وإقامة المناطق الصناعية المتخصصة ، وتشجيع جذب الاستثمارات الخارجية ، واستقدام التكنولوجيا الحديثة ، ويشير الجدول التالي إلى تطور عدد المشروعات الصناعية والعاملين بها وحجم استثماراتها بالدولة.

تطور قطاع الصناعة خلال السنوات 2015-2010

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
6084	5881	5635	5399	5212	4987	عدد المنشآت الصناعية
127.6	125.2	121.3	120.4	110.1	106.8	الاستثمارات (مليار درهم)
435.9	427.6	417.7	408.9	401.4	392.5	عدد العاملين (ألف عامل)

المصدر: وزارة الاقتصاد ، قطاع الصناعة .



ب الكهرباء والغاز واطاء

بلغ متوسط معدل نمو قطاع الكهرباء والغاز والماء خلال الفترة 2001 – 2015 نحو 7.2 % وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية إلى نحو 10.0 %عام 2015 بعد أن كانت نحو 0.8 % عام 1975 وعلى الرغم من أن دولة الإمارات واحدة من الدول المهمة على الخريطة النفطية العالمية والتي من المفترض أن توجه استثماراتها إلى الطاقة التقليدية فقط وإنطلاقا من كونها واحدة من أكثر الدول اهتماما بمنافع وأهمية التنمية المستدامة وتعتبرها غاية رئيسية لعملها التنموي وعنوانا يلخص محتوى رؤيتها المستقبلية " الأجندة الوطنية 2021" التي تستهدف أن تكون 25% من الطاقة المنتجة في الدولة بحلول العام 2021 من مصادر الطاقة النووية ومساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة بنحو 5% ، فقد صارت إحدى أكثر دول العالم العاما بالتحول إلى الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال الإنجازات التالية :

- أعلنت عام 2009 عن تخصيص استثمارات تقدر بنحو 50 مليار دولار لمشروعات قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة على مدار الأعوام 2010 – 2015
- أنشأت إمارة أبو ظبي شركة مصدر لتطوير جميع مجالات قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال خمس وحدات متكاملة هى مدينة مصدر ومعهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا ومصدر للطاقة ومصدر لإدارة الكربون ومصدر للاستثمار.
- تطوير محطتي "شمس1" و"نور" للطاقة الشمسية بالمنطقة الغربية بإمارة أبو ظبي وهي أكبر محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية المركزة بالعالم على مساحة 2.5 كيلو مترا مربعا وتنتج 100 ميجاوات من الطاقة الكهربائية تكفي احتياجات 20 ألف منزل وتساهم في تفادي إطلاق 175 ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون ، وبتكلفة تقدر بنحو 2,2 مليار درهم ، وكذا مزرعة توليد الكهرباء من الرياح ومحطة كهروضوئية بجزيرة "صير بني ياس".

UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF ECONOMY

- إقامة عدد من المشاريع الدولية منها: مزرعة "مصفوفة لندن" لتوليد الطاقة من الرياح الساحلية بقدرة 1000 ميجاواط ، ومزرعة لتوليد الطاقة من الرياح في مصب نهر التايمز التي ستكون لدى انتهائها من بين كبرى مزارع توليد الكهرباء من الرياح ، كما تم عام 2011 افتتاح محطة خيما سولار للطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا وهي أول محطة للطاقة الشمسية في العالم قادرة على إمداد الشبكة بالكهرباء على مدار 24 ساعة دون انقطاع ، وفي مدينة إشبيلية بأسبانيا يوجد أيضا مشاريع "فالي 1" و"فالي 2" ، ومزرعة توليد الطاقة من الرياح في جزر السيشيل.
- أطلق المجلس الأعلى للطاقة في دبي استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030 لتنويع مصادر الطاقة ، وفي هذا الاطار رصدت هيئة كهرباء ومياه دبي استثمارات بقيمة 60 مليار درهم على مدى السنوات الخمس المقبلة كما خصصت 2.6 مليار درهم لدعم البنية التحتية بمشاريع الكهرباء والمياه والطاقة الجديدة والمتجددة ، وتتبنى استراتيجية للوصول بنسبة الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة إلى 7% بحلول 2020 و15% بحلول 2030 .
- اطلاق مشروع "مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية" بتكلفة استثمارية متوقعة تصل إلى 12 مليار درهم.
- تحقيق مكسب سياسي هام بالعام 2009 تمثل باستضافة المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة الجديدة والمتجددة "آيرينا .
- إطلاق برنامج الطاقة النووية وإنشاء الهيئة الاتحادية للرقابة النووية ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية والمجلس الاستشاري الدولي ، لتولى مسئولية تشغيل وتنظيم والاشراف على برنامج الطاقة النووية المدنية بالدولة ، والتعاقد على تصميم وبناء وتشغيل أربع محطات للطاقة النووية بقدرة ألف و400 ميغاواط لكل محطة بقيمة 75 مليار درهم للمساهمة في توفير ربع احتياجات الدولة من الكهرباء بحلول عام 2021 والبالغة 40 ألف ميجاوات.

ج نطور دور الإمارات في حركة النجارة العاطية:

1_ النجارة الخارجية غير النفطية.

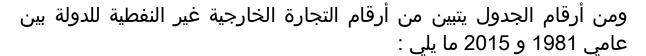
موقع الدولة الاستراتيجي وامكاناتها وقدراتها اللوجستية الكبيرة ، وسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها منذ نشأتها هى عوامل مكنت من أن تصبح الدولة لاعبا أساسياً في حركة التجارة العالمية وهو الأمر الذي أجمعت عليه وأكدته كافة التقارير المحلية والدولية انطلاقا من تطور الأرقام التي حققها قطاع التجارة الخارجية غير النفطية خلال الفترة من 1981 -2014 ، حيث تصاعدت أرقامها بين العامين على النحو الموضح بالجدول التالي :

التجارة الخارجية غير النفطية لدول الإمارات العربية المتحدة بين العامين 1981 و 2015 (مليار درهم)

متوسط معدل النمو خلال الفترة 1981 2015	2015	1981	بیان
%9.7	1059.0	41.1	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية
%12.9	382.6	5.5	إجمالي الصادرات غير النفطية
%12.3	221.4	3.8	إعادة التصدير
%13.9	161.2	1.7	الصادرات غير النفطية
%8.8	676.4	35.6	الواردات

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء .

UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد



- تضاعف إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية بنحو 26 ضعفا .
 - تضاعف إجمالي الصادرات غير النفطية بنحو 70 ضعفا .
 - تضاعف حجم إعادة التصدير بنحو 58 ضعفا .
 - تضاعف حجم الصادرات غير النفطية بنحو 95 ضعفا .
 - تضاعف حجم الواردات بنحو 19 ضعفا .

2- تجارة المناطق الحرة

شهدت أيضا التجارة الخارجية بالمناطق الحرة بالدولة تطوراً لافتا حيث تضاعفت قيمتها بنحو 16 ضعف حيث تطورت قيمتها من 40.7 مليار درهم عام 2000 (بلغت صادرات المناطق الحرة 20.5 مليار درهم وواردات المناطق الحرة 20.5 مليار درهم) إلى 655.5 مليار درهم عام 2015 (بلغت صادرات المناطق الحرة 320.0 مليار درهم وواردات المناطق الحرة 335.5 مليار درهم) وبمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ 19.0 % خلال الفترة 2000 – 2015 .

وحسب تقريـر التجـارة العـالمي عـام 2015 حافظـت الامـارات علـى مكانتهـا المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وحلت فـي المركـز الــ 16 لقائمـة الـدول المصدرة للسلع ، وتقدمت مرتبة واحدة في جانب الواردات السـلعية حيـث حلـت في المركز الـ 19 لقائمة الدول المستوردة للسلع وبقيت محافظـة علـى مكانتهـا كأهم سوق للصادرات والـواردات السـلعية علـى مسـتوى دول الشـرق الاوسـط وشمال افريقيا والدول العربية.

وقد بلغ متوسط معدل نمو قطاع التجارة خلال الفترة 2001 – 2015 نحـو 7.0 % وتطورت نسبة مساهمته في النـاتج الاجمـالي بالاسـعار الجاريـة لتصـل إلـى نحو 12.8 %عام 2015 .

UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد



السياحة

شهدت الدولة نقلة هائلة بقطاع السياحة الذي بات خلال الـسنوات الماضية مورداً مهماً للدخل بالنسبة للدولة ككل وكل إمارة على حدة ، وصارت الإمارات بفضل التخطيط الجيد والرؤية المستقبلية البعيدة المدى وحسن توظيف الموارد أهم وجهة سياحية في منطقة الشرق الأوسط ، بل وصارت إمارة دبي رابع أكبر وجهة سياحية في العالم من حيث عدد السياح الدوليين الوافدين إليها ، متفوقة على مدن سياحية عريقة مثل نيويورك وميونيخ وبرشلونة وسنغافورة واسطنبول ولوس أنجيليس ومدريد وأمستردام وشنغهاي وطوكيو، وصنفت الدولة بالتقارير الدولية من بين الأكثر استثماراً في صناعة السياحة بالمنطقة والعالم حيث مكنت استثماراتها السخية من تدشين العديد من المتاحف والفنادق والمنتجعات ووسائل الترفيه ومراكز التسوق وصارت مركزاً لجذب رؤوس الأموال الخارجية المهتمة بالاستثمار السياحي ، ونجحت الدولة في أن تفرض نفسها كواجهة سياحية مهمة على خارطة السياحة العالمية وأصبحت مركزا لجذب الزوار من رجال الأعمال والسياح ومحبي التسوق وذلك بما تمتلكه من الإمكانات والمقومات التي تجعلها وجهة سياحية متعددة المزايا مثل وجود بنية تحتية متطورة من طرق وجسور ومطارات وموانئ ووسائل نقل ومواصلات واتصالات حديثة تنافس مثيلاتها في كبرى دول العالم ، والمنتجعات السياحية الفاخرة ووسائل الراحة والترفيه بالإضافة إلى تميزها في مجال الضيافة حيث تمتلك مجموعة من الفنادق والشقق الفندقية مختلفة الفئات والدرجات لتلبي كافة متطلبات السياح ، وتوافر كافة أنماط السياحة الترفيهية والثقافية وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية والعلاجية والسفاري والسياحة التاريخية وسياحة التسوق وغيرها.

وترافقت جهود الدولة الحثيثة ومشروعاتها الاستراتيجية في صناعة السياحة مع امتلاكها للعديد من المقومات التي لم تتوافر لمعظم منافسيها في هذه الصناعة وعلى رأسها توافر مقومات الأمن والاستقرار المجتمعي والسياسي والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي ، وتمتعها بعلاقات قوية ومتينة مع كافة دول العالم ، بالاضافة إلى قوة ركائز التطور الاقتصادي لديها ، جعل منها الوجهة



السياحة الأكثر أماناً وأفضلية مقارنة بأسواق أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن تنافس على المراتب الأولى عالميا كوجهة مفضلة لاجتذاب السائحين من جميع أنحاء العالم.

وقد تطور ناتج قطاع المطاعم والفنادق من 9.6 مليار درهم عام 2001 إلى 35.6 مليار درهم عام 2015 بمتوسط معدل نمو سنوي متميز خلال الفترة بلغ 35.8% ، وتطورت نسبة مساهمة ناتج قطاع المطاعم والفنادق في الناتج الإجمالي غير النفطي للدولة إلى 2.6 % عام 2015 بعد أن كانت 2.0 % عام 2005 ، كان وراء تحقيق تلك الإنجازات الهامة توافر مواقع ومعالم وأثار ومزارات الجذب السياحي وإقامة المشروعات الداعمة للبنية التحتية السياحية وأهمها ما يلى :

- مسجد الشيخ زايد وقصر الإمارات وحصن المقطع ، وقرية التراث وعالم فيراري التي تعد أكبر مدينة ألعاب مغطاة في العالم تضم حلبة (مرسى ياس) التي يقام عليها سباق فورمولا1 الدولي والمشروعات السياحية الأخرى بجزيرتي الريم وياس والمنتجعات السياحية الأخرى ومستشفى أبوظبي للصقور التي تعد الأكبر على مستوى العالم ، والمنطقة الثقافية بالسعديات التي تضم متاحف عالمية (زايد واللوفر وغوغنهايم) وشاطئ الراحة بإمارة أبو ظبي.
- برج خليفة ، وبرج العرب ، ودبي مارينا ، ومترو دبي ، ونخلة الجميرا التي تضم فندق اتلانتس ، ودبى لاند ، ودبي وورلد سنتر ، ومشروع واجهة دبي البحرية ، والاعلان عن إنشاء مدينة الشيخ محمد بن راشد.
- قناة القصباء ، وعجلة عين الإمارات ، ومربى الأحياء المائية ، ومركز حيوانات شبه الجزيرة العربية وجزر النجوم بإمارة الشارقة .
- متحف عجمان ومشروع جولد كرست دريمز وبحيرات الفردوس بإمارة عجمان.

UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF ECONOMY



- دريم لاند وجزيرة السينية ومشروع الواجهة المائية والمنتجع السياحي بشاطئ بحيرة البيداء بإمارة أم القيوين .
- وادي الوريعة ، وشلالات مسافي ووادي سيجي ومشروع فنادق منطقة العقة بالفجيرة .

فضـلا عـن تنظـيم المعـارض والفعاليـات والمـؤتمرات التجاريـة والصـناعية والعسكرية والثقافية والتراثية والرياضية والبيئية والعلمية والسياحية الأخرى التي تجذب السائحين والزائرين من أنحاء العالم وأهمها مؤتمر الطاقة العالمي الـذي يعقـد بالدولـة سـنويا ، وتشـييد الفنـادق والمطـاعم والشـقق الفندقيـة الفـاخرة والمنتجعات الراقية.

النقل والنخزين والانصالات

يعد قطاع النقل والتخزين والاتصالات من القطاعات الرائدة في تفعيل سياسة التنويع وترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة ، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقطاع خلال الفترة 2001 – 2015 نحو 11.4 % ، وتطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 7.7 % عام 2001 إلى 9.7 % عام 2015 ، وتأتي الإمارات الأولى عربيا بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحصلت على تصنيفات متقدمة بالتقارير العالمية المعنية الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين ، وتعمل بالدولة خمسة مؤسسات وطنية " اتصالات – دو – نداء - الياه سات – المنطقة الإعلامية " ، تتميز بأحدث التقنيات بقطاع الاتصالات والمعلومات ، وعززت الدولة من خلال تلك الشركات تواجدها وأقامت علاقات شراكة مع العديد من المؤسسات العالمية والإقليمية بالشرق وأقامت علاقات أوفريقيا ، كما تم تفعيل الحكومة الذكية وإطلاق أول قمر



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

صناعي إماراتي " دبي سات1" ، ويوضح الجدول التالي التطورات والانجازات المهمة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالدولة

قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الأعوام 2014 يونيو 2016

خطوط الهاتف الثابت	اشتراكات الهاتف المتحرك	خطوط انترنت النطاق العريض	السنة
2103036	16819024	1104996	2014
2268951	18276409	1243172	2015
2284134	19133341	1261059	يونيو 2016

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة ، هيئة تنظيم الاتصالات ، يونيو 2015 .

وحتى يونيو عام 2016 ارتفعت نسبة انتشار الهاتف الثابـت / 100 مـن السـكان إلى 26.5 ، كما ارتفعت نسبة انتشار الهـاتف المتحـرك / 100 مـن السـكان إلـى 222.3 ، وأيضا اشتراكات انترنت النطاق العريض / 100 من السكان إلى 14.7

كما كان للتطورات والانجازات بمجال النقل والخدمات اللوجستية دورها في دفع الحركة الاقتصادية ودعم مساهمة القطاع في الناتج الاجمالي ، ومن أهـم تلـك التطورات ما يلي :

- إنشاء مترو دبي في العام 2009.
- تعميم أسطول النقل الجماعي بإمارات الدولة .
 - الشروع في إنشاء مطار آل مكتوم الدولي.
 - الشروع في إنشاء مطار الفجيرة الدولي .
- تطوير قطاع الطيـران المـدني وتوسـعة وتطـوير وتحـديث المطـارات وأهمهـا مطار أبو ظبي الدولي.
- وزيادة طاقة مناولة الحاويات بمواني الإمـارات الشـمالية لاسـتيعاب النمـو فـي حركة التجارة والسفر والسياحة .

الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقـــتــــاد



- تطوير وتحديث محطة حاويات دبي وتعزيز سفن النقل البحري وتزويد مـواني دبـي والدولـة بالإمكانـات والخـدمات اللوجسـتية المتطـورة مـن حيـث كفـاءة التخليص الجمركي وجودة البنية الأساسية المتصلة بالنقل والتجارة مـن تخطـيط وتنظيم وإدارة العمليات والأنشطة المتصلة بالبضائع والخدمات مـن نقـل وإمـداد وشحن وتحزيم وتفريغ وتخزين ، والقدرة على تتبع وتعقـب الشـحنات وتوقيـت التسليم للوجهة المقررة وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.
- تطوير القدرات الإدارية العالمية المتميزة في مجـال المـواني والخـدمات الأمـر الذي أهل مواني دبي العالمية لزيادة صادرات الدولـة الخدميـة وإدارة عـدد مـن المواني بدول أخرى .
- افتتاح ميناء ومدينة خليفة الصناعية بالطويلة في ديسمبر عام 2012. كمـا سـيعزز مـن فـرص نمـو قطـاع النقـل والخـدمات اللوجسـتية بالمسـتقبل مشروعين على جانب كبير من الأهمية وهما :

أ- ربط إمارات ومدن الدولة بشـبكة الاتحـاد للقطـارات بخـط سـكة حديـد طولـه 1,200 كيلومتر.

ب- شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي التي سـتربط الدولـة بالمملكة العربية السعودية من خلال مركز الغويفات غرباً ، وبسلطنة عمـان عبـر مدينة العين شرقاً ، وستشكل شبكة السـكك الحديديـة بالدولـة جـزءاً مهمـاً مـن شبكة السكك الحديدية الخليجي.

ويتيح المشروعان ربط أهم المراكز السكنية والصناعية وتيسير حركة التجارة في الدولة وبين الدول الخليجية بتكاليف مناسبة ، ومن شأن هذا تعزيز المواطنة الخليجية المشتركة ، و تقديم مفهوماً جديداً للحركة اللوجستية وسبل النقل في المنطقة ، ومن المفترض أن تمتلك لدولة شبكة وطنية شاملة تتضمن محطات للشحن ومراكز خدمات وتوزيع ومخازن تقع بالقرب من مراكز النقل الرئيسية بما في ذلك مناطق المصفح وميناء خليفة والمنطقة الحرة بجبل علي وميناء الفجيرة وميناء صقر وميناء الرويس.



كمـا يتـيح الانتهـاء الكامـل مـن مطـاري آل مكتـوم والفجيـرة الـدوليين وحركـة التوسعات وإعادة تأهيل المطارات والمواني ومـا تحويـه مـن خـدمات لوجسـتية مـن ترسـيخ ودعـم قـدرات الدولـة كمركـز عـالمي للنقـل والتجـارة والخـدمات اللوجستية ورفع وقدرتها على تصـدير خـدماتها وخاصـة لمنطقـة جنـوب وجنـوب شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي المنحل.

القطاع المالي

أسهم في دعم نمو القطاع المالي بالدولة وجود جهاز مصرفي قـوي وبورصات وأسواق مالية إقليمية كبيرة لتداول الأوراق المالية بـدبي وأبـو ظبي وتفعيل مبـادرة الاقتصـاد الاسـلامي بـدبي ، ومثلـت البورصـات وأسـواق المـال منـذ إنشائها داعما للاقتصاد ووظفت طاقاتها في مختلف القطاعـات مثل: الأوراق المالية والـذهب والسـلع المتعـددة وغيرهـا ، وتمكنـت مـن جـذب العديـد مـن الاستثمارات الوطنية والإقليمية والأجنبية وقد بلغ متوسـط معـدل النمـو السـنوي للقطاع خلال الفتـرة 2001 – 2015 نحـو 14.5 % ، وتطـورت نسبة مسـاهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 5.3 % عام 2001 إلـى 9.8% عام 2001.

وعلى الرغم من أن الأسواق المالية بالدولة تأثرت بتبعات الأزمات المالية العالمية إلا أنها تمكنت من المحافظة على تماسكها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وارتفاع مستويات السيولة خاصة بعد استقرارها مع العام 2012 ، ويمكن القول أن وضع البورصات وأسواق المال المحلية حاليا مبشر ويدعو للتفاؤل لحصول سوق أبو ظبي للأوراق المالية على عضوية الاتحاد العالمي للبورصات مما يعزز موقع السوق على الساحة الدولية ويزيد جاذبيته للاستثمارات المؤسساتية والصناديق العالمية ، كما أنه خطوة مهمة لإبراز الإمكانيات والقدرات التشريعية والتنظيمية التي يتمتع بها السوق بين البورصات الأعضاء في الاتحاد ، واتحاد البورصات العالمية جهة مرجعية للمعايير المتعلقة بالبورصات العالمية ويضم أكبر تجمع للبورصات في العالم بعدد 57

UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد



بورصة عالميـة ، مـن أهمهـا بورصـة نيويـورك يورنكسـت وناسـداك ، ولنـدن، و أومكس و طوكيو وألمانيا وغيرها.

كما أن هناك عوامل تعزز نمو القطاع المالي بالدولة بالمدى القريب والمتوسط منها ما يلي:

1- نظرة المستثمرين إلي الدولة كملاذ آمـن للاسـتثمارات ورؤوس الأمـوال لمـاتنعم به من استقرار سياسي في منطقة تعج بالاضطرابات والصراعات.

2-وجـود موجـة لإعـادة تـوطين رؤوس الأمـوال والمـدخرات العربيـة بالمنطقـة لسيطرة حالة من الخوف علـى انتقـالات رؤوس الأمـوال إلـى أوروبـا والولايـات المتحدة.

3- منطقة الخليج وعلى رأسها دولة الإمارات من المنـاطق القليلـة بالعـالم التي تشهد نموا إيجابيا ، فضلا عن احتياجات مجتمعاتها الآخذة بالنمو مما يغذي آفـاق الطلب بالقطاعات الاقتصادية ، وهو مـا يشـكل عوامـل جـذب لـرؤوس الأمـوال العربية لإعادة توطينها بالمشروعات التنموية.

4- تمتلـكدول الخلـيج فـوائض ماليــة ومـدخرات ضـخمة تشـكل روافـد لتمويـل المشـروعات التنمويـة التـي تبحـث عـن الفـرص الاسـتثمارية الواعـدة بـدل مـن توجيهها للخارج.

ومن المنتظر لمركز دبي المالي أن يكون الأكثر تـأهيلا بالمنطقـة ليلعـب دور نقطـة تجميـع رؤوس الأمـوال التـي يعـاد توظيفهـا فـي المشـروعات التنمويـة الإقليميـة ، لاحتضـانه أكبـر تجمـع مـالي يضـم مصـارف ومؤسسـات وكبريـات الشركات المالية العالمية (ميريل لينش، مورجان ستانلي ، ودويتشه بنـك، واتـش اس بي سي) وخبراء ماليين ، مع تمتعه ببنية تحتية بالغة التطور.

وبالنسبة للجهاز المصرفي بالدولـة فقـد حـافظ علـى قوتـه حثـي خـلال الأزمـة المالية بما يملكه من قـدرات تكنولوجيـة ومراكـز ماليـه قويـة لوحداتـه والالتـزام



بالسياسات التي يقررها المصرف المركزي ومعايير المـلاءة التي تتماشـى مـع المعايير العالمية فضلا عن دعم الدولة له.

تحقيق الاسنقرار الاقنصادي ونطور منوسط دخل الفرد

أ- استقرار الأسعار والسيطرة على معدلات النضخم.

تتمتع دولة الإمارات بعوامل الاستقرار الاقتصادي كما يتمتع مواطنينها والمقيمين بها بمستوى مرتفع من الرفاهة الاقتصادية والقدرات الشرائية العالية ، وكان إصدار القانون الاتحادي لحماية المستهلك بالعام 2006 أثره الكبير في التصدي للممارسات التجارية غيـر المشـروعة التـي تضـر بالمسـتهلك ونشـر الـوعي الاستهلاكي وتعريف المستهلكين بحقوقهم وطرق المطالبة بهـا وتلقـي شـكاوي المسـتهلكين واتخـاذ الإجـراءات بشـأنها ومراقبـة حركـة الأسـعار والحـد مـن الارتفاعات غير المبررة وتحقيق مبدأ المنافسة ومحاربة الاحتكار.

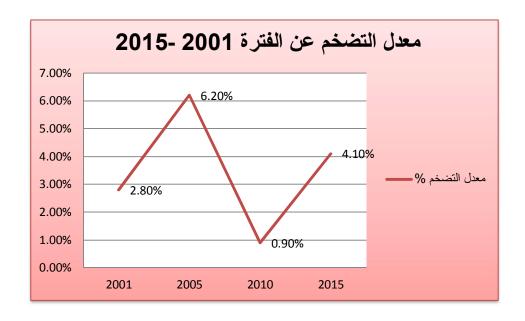
وعلى مدار السنوات الماضية أطلقت وزارة الاقتصاد المعنية بتفعيل القانون واللجنة العليا لحماية المستهلك عدد من المبادرات وأصدرت عدد من القرارات الاستراتيجية لتعزيز الممارسات التجارية السليمة ونشطت حملات المراقبة الدائمة للأسواق ونجحت في الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم على النحو المبين بالجدول التالي ، وأبقتها في نطاق السيطرة والحدود الآمنة النموذجية كما دعم هذا من الأداء المتوازن للأسواق بالدولة والحد من محاولات الاحتكار ودعم المنافسة ، مما انعكس على دعم القدرة الشرائية للمستهلكين وأسهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات طويلة الأجل وزيادة معدلات الاقراض من جراء خفض تكلفة المشروعات.



معدلات التضخم % عن الفترة 2001 – 2015

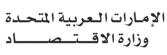
2015	2010	2005	2001	العام
%4.1	%0.9	%6.2	%2.8	معدل التضخم %

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الامارات للتنافسية والاحصاء.



ب نطور منوسط دخل الفرد

ونجم عن معدلات النمو العالية للدولة ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وإدراجها بقائمة الدول صاحبة الدخل المرتفع في تقارير التنمية البشرية الدولية حيث يتمتع المواطن بواحد من أعلى متوسطات الدخل في العالم، وطبقا لاحصائيات البنك الدولي فقد تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي من 41.6 ألف دولار عام 2012 إلى نحو 63.7 ألف دولار عام 2014 ألف دولار عام المستوى المعيشة المرتفع وتوافر الإمكانات والقدرات الشرائية الوطنية لإحداث رواج في الأسواق

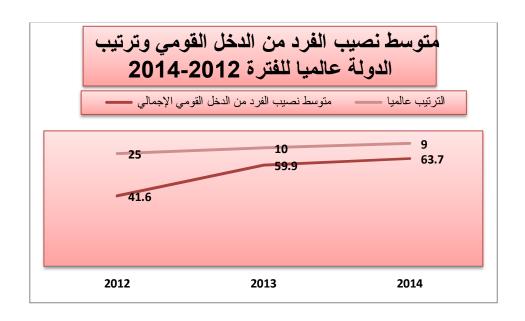


واستيعاب المتاح من السلع والخدمات ، بما يدعم فرص تحقيق مزيـد مـن النمـو ودعـم القطاعـات الاقتصـادية الواعـدة وخاصـة الصـناعة التحويليـة واسـتيعاب طاقاتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية المتوقعة.

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بطريقة مكافئ القوة الشرائية للدولار عن الفترة 2012 – 2014 (ألف دولار)

2014	2013	2012	العام
63.7	59.9	41.6	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
9	10	25	الترتيب عالميا

المصدر: 2012-2014 تقديرات البنك الدولي.



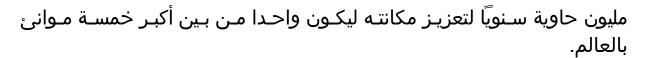
نوافر مقومات البنية النحنية المادية والاجنماعية والنشريعية .

أ_ البنية النحنية اطادية والاجنماعية:

لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وظفت الدولة شق هائل من إيراداتها في بناء بنية تحتية تساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي ، وكان من ثمار هذا أن حلت في المرتبة الثالثة عالمياً في جودة البنية التحتية وفي المرتبة الأولى عالمياً في العديد من مؤشرات جودة البنية التحتية ، وفقاً لتقرير التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) للعام (2014 2015)، وجاءت في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر جودة الطرق والمرتبة الثانية عالمياً في البنية التحتية للنقل الجوي وقطاع الطيران ، ومن أهم انجازات الدولة بمجال البنية التحتية المادية والاجتماعية ما يلى :

- العديد من المدن السكنية الجديدة التي تضم الآلاف من الوحدات السكنية.
- شبكة واسعة متقدمة بأرقى المواصفات العالمية مـن طـرق داخليـة وخارجيـة وكباري وجسور.
- -115 مستشفي حكومي وخاص والعديد مـن المراكـز الصـحية ومراكـز التوحـد والتأهيل الصحي.
- -1206 مدرسة حكومية وخاصة وفنية و87 كلية وجامعة ومعهد عالى و17 فـرع لكلية للتقنية العليا ومراكز للتأهيل المهني.
 - العديد من شبكات الرى والصرف الصحي والزراعي والسدود .
- إنشاء أكثر من « 26 » مينـاء بحـري ، وافتتـاح مينـاء خليفـة بالطويلـة ، وتنفيـذ توسعات بميناء جبل على لرفع الطاقة الإجمالية لموانئ دبي إلى قرابة 20

UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد



- إنشـاء 8 مطـارات دوليـة بكـل مـن أبـوظبي ودبـي والشـارقة ورأس الخيمـة والفجيرة والعين، والتوسعات الكبيرة بمطارات الدولة وخاصـة مطـاري أبـوظبي ودبي الدوليين لتوسعة طاقاتها الاستيعابية.
- تأسيس «شركة الاتحاد للقطارات» وإنشاء وتشغيل وتطوير أول شبكة للسكك الحديدية (قطار الاتحاد) لنقل الركاب والبضائع بالدولة ، بتكلفة إجمالية نحو 40 مليار درهم ويمتد على مسافة 1200 كيلـومتر بطاقـة اسـتيعابية تصـل عنـد بـدء التشغيل إلـى 50 مليـون طـن مـن البضـائع و 16 مليـون راكـب سـنوياً. وتغطـي شـبكة الاتحـاد للقطـارات كافـة إمـارات الدولـة، وخاصـة المنـاطق الصـناعية الاستراتيجية الكبرى فيها.
- اقامة المشاريع حيوية بقطاعي المـاء والكهربـاء بـأبو ظبـي ودبـي والمنـاطق الشمالية لزيادة ورفع الطاقة الانتاجية من الماء والكهرباء بالدولـة والتـي تتـولى إدارتها الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء وهيئة مياه وكهرباء أبوظبي وهيئة كهرباء ومياه دبي وهيئة كهرباء ومياه الشارقة ، فضلا عن المشـروعات الخاصـة بتوليـد الطاقة من مصادرها الجديدة والمتجددة والنووية .
- انشاء شبكة متكاملة لخطوط (المترو) بدبي وصلت تكلفة مراحلهـا الحاليـة 29 مليار درهم.
 - شبكة متطورة لخطوط الاتصالات .

وتخطط دولة الإمارات لإنفـاق 230 بليـون درهـم علـى تحسـينات كبـرى بالبنيـة التحتية.



ب السِّه النشريعية:

وفي إطار توجه الدوله لبناء اقتصاد معرفي مستدام ودعم سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز قدرات الدولة التنافسية المؤسسية اقليميا وعالميا وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 وبلوغ المركز الأول عالمياً على مؤشر سهولة الأعمال وتهيئة بيئة جاذبة لممارسة الأعمال الاقتصادية ، شهد الإطار التشريعي للاقتصاد الوطني بالسنوات القليلة الماضية تطورات نوعية وهيكلية غير مسبوقة ، حيث عملت وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع ومختلف شركائها الاستراتيجيين ، على استصدار حزمة من التشريعات والقوانين الجديدة وتعديل بعضها القائم حاليا لتواكب وتتوائم مع التطورات والمستجدات المحلية والعالمية ، مستهدفة دفع النمو الاقتصادي وتهيئة المناخ والبيئة الملائمة لقطاع والعالمية ، مستهدفة دفع النمو الاقتصادي وتهيئة المناخ والبيئة الملائمة لقطاع الخارجية إلى الدولة وتعزيز فعالية ومرونة الاقتصاد الوطني ودعم مواكبته للمستجدات على المستويين المحلي والدولي ، وتأكيد التزام الدولة بالاتفاقيات والقوانين الدولية ، وعلى رأسها ما يلي :

- قانون حماية المستهلك رقم (24) وتعديلاته .
- قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (2) لسنة 2014 .
 - قانون الشركات الجديد رقم (2) لسنة 2015.
 - قانون انشاء هيئة التأمين .
- القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2014 بشأن تنظيم مهنة مدققي الحسابات.
- القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002 بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال.





- المرسوم الاتحادي رقم (12) لسنة 2014 بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية «افتا».
 - القوانين الموحدة خليجيا في إطار مجلس التعاون الخليجي.
- هناك حزمة أخـري مـن القـوانين قيـد الدراسـة والانجـاز حاليـاً وفـي مراحلهـا النهائية متوقع صدورها بالمدى القريب والمتوسط ومنها : قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون الإستثمار الأجنبي المباشر ، وقـانون تنظـيم الصـناعة ، وقـانون قواعد المنشأ وشهادات المنشأ الوطنية ، وقانون تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسـوم والنمـاذج الصـناعية ، وقـانون المعـاملات التجاريـة ، وقانون مكافحة التستر التجاري ، وقـانون التحكـيم ، وقـانون " مكافحـة الغـش والتدليس في المعاملات التجارية" وقانون " الرقابة على الاتجـار فـي الأحجـار الكريمـة ذات القيمـة والمعـادن النفيسـة ودمغهـا" ومشـروع القـانون مكافحـة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية ، وساعد ما تقدم على تحقيـق المزيـد مـن تنظيم بيئة العمل الاقتصادي والاستثماري ونمـو المؤشـرات الاقتصـادية بالدولـة وتحقيق السبق والتفوق عالميا واقليميا على الكثيـر مـن دول المنطقـة وخاصـة فيما يتعلق بالمرونة إزاء المستثمرين الأجانب والشركات العالمية مـا أسـهم فـي ريادة الإمارات وتحقيق التنافسية لها في جذب الاستثمارات على صعيد المنطقـة خلال السنوات القليلة الماضية.

ثالثًا: تَحَقِّيفُ الريادة والصدارة بنقارير المنظمات والمؤسسات الدولية

التطور الهائل بحركة التنمية وانجازاتها الاقتصادية لم توثق نتائجها المتميزة وانعكاساتها الايجابية المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية التي تناولتها التقارير والاحصاءات الاقتصادية الداخلية بالدولة ، بل أبرزتها كافة التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات العالمية المرموقة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية ومعهد انسياد، إلى جانب مؤسسات



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

دولية متخصصة أخرى ، لتظهر انعكاساتها الايجابية على التقدم اللافت بمستوى تصنيف وترتيب الدولة ومكانتها عالميا على مستوى كافة تقارير التنافسية لتلك المؤسسات والمركز الأول في العديد من المؤشرات الفرعية ، ولتنتزع مراكز الصدارة من العديد من الاقتصادات المتقدمة في سباق التنافسية العالمية التي تربعت على عرشه طويلا ، وأظهرت نتائج تقارير ومؤشرات التنافسية العالمية تطور ترتيب الدولة وانجازاتها باتجاه الصدارة في العديد من التقارير وذلك على النحو المبين بالجدول التالى:

الترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقارير المؤسسات الدولية خلال السنوات 11/ 2012/ 2016/15

/15	/14	/13	/12	/11	
2016	2015	2014	2013	2012	التقرير / العام
17	12	19	24	27	تقرير " التنافسية العالمي " (المنتدى الاقتصادي العالمي)
15	12	8	8	16	تقرير " الكتاب السنوي للتنافسية العالمية " (المعهد الدولي للتنمية الإدارية)
28	20	14	17	_	تقرير " السعادة العالمي " (الأمم المتحدة)
31	22	23	26	33	تقرير " سهولة ممارسة أنشطة الأعمال " (البنك الدولي – مؤسسة التمويل الدولية)
41	47	36	37	34	مؤشر " الابتكار العالمي " (كلية انسياد ادارة الأعمال العالمية " إنسياد" – كلية جونسون جامعة كورنيل الأمريكية- الويبو)
26	23	24	25	30	تقرير " تكنولوجيا المعلومات العالمي " (المنتدى الاقتصادي العالمي- معهد انسياد كلية جونسون جامعة كورنيل العالمية)



19	20	25	20	29	مؤشر " ريادة الأعمال والتنمية العالمي " (معهد ريادة وتنمية الأعمال العالمي)
-	16	-	19	-	تقرير " تمكين التجارة العالمي " (المنتدى الاقتصادي العالمي "
-	24	28	30	ı	تقرير " تنافسية السياحة والسفر " (المنتدى الاقتصادي العالمي)
-	41	40	41	30	تقرير " التنمية البشرية الدولي " (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
41	47	36	37	34	مؤشر الابتكار العالمي(كلية ادارة الأعمال العالمية " انسياد " –كلية جونسون بجامعة كورنيل الأمريكية – المنظمة العالمية للملكية الفكرية " ويبو " .
	23	25	26	27	تقرير الشفافية العالمية " المنظمة العالمية لمكافحة الفساد "

- في تقرير التنافسية العالمي للعام 2016/15 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حلت الدولة بالمرتبة (17) عالميا لتحافظ على مكانتها بين أفضل 20 اقتصادا عالمي ضمن مجموعة الدول ذات الاقتصادات المبنية على الابتكار بالعالم التي تشمل أقوى الاقتصادات مثل سويسرا وألمانيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأميركية وذلك بعد أن كانت بالمرتبة (24) بتقرير العام 2013/12 ، ويقيم تقرير التنافسية العالمية للعام الحالي 140 دولة على أساس قدرتها على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها إلى جانب سلسلة من مؤشرات الأداء التي تقيس قدرة الدول على توفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار والعمل والابتكار، وأداء الدول في قطاعات حيوية مثل الاقتصاد والصحة والتعليم وحجم الأسواق والبحث والتطوير.

UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد



- وفي تقرير الكتاب السنوي للتنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإداريـة للعام 2015 ، تقدمت الدولة إلى المرتبـة (12) عالميـا فـي بعـد أن كانـت تحتـل المرتبة المرتبة (16) بالعام 2012.

-وفي تقرير تنافسية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العـالمي بالعام 2015/2014 ، ارتفع ترتيب الدولة إلى المرتبة (24) عالميـاً بعـد أن كانـت تحتـل المرتبـة (30) بتقريــر عــام 2014/2013 والمرتبـة (30) بتقريــر العــام 2013/2012

-وفي تقرير " سهولة ممارسة الأعمال " الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية للعام 2015/2014 ارتقت الدولة إلى المرتبة الأولى عربياً و(22) عالمياً بعد أن كانت بالمرتبة (33) عام 2012/11 ، وكان خلف هذا الانجاز الجهود المتواصلة لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز مناخ الأعمال التي قامت بها الدولة والتي صنفها التقرير ضمن أفضل 10 دول عالمياً في آداء تحسينات لممارسة أنشطة الأعمال .

-وفي تقرير "تكنولوجيا المعلومات العالمي" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالعام 2015/14 ، واصلت الدولة تقدمها في تنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقفزت إلى المرتبة (23) عالميا بعد أن كانت بالمركز (24) عالمياً في تقرير عام 13/ 2014 متقدمة بـذلك سبعة مراكـز عـن تصنيف العام11/ 2012 الذي حققت فيه الدولة المرتبة (30)عالميا .

-ووفقا لمؤشر " الابتكار العالمي " للعام 2013/ 2014 الصادر عن جامعة كورنيل وكلية انسياد للأعمال ومنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ، احتلت الدولة المرتبة الأولى عربياً والــ(36) عالميا فـي الأداء الشامل للابتكار، وتصدرت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عـدد مـن ركـائز التي يقوم عليها التقرير وهي المؤسسات ، والبيئة السياسية والتنظيمية والتجارية ،



ورأس المال البشري والبحوث ، والتعليم والتعليم العـالمي والبحـث والتطـوير ، والبنيـة التحتيـة العامـة والبنيـة التحتيـة العامـة والاستدامة البيئيـة ، وتطـور الأعمـال التجاريـة ، والعـاملون مـن ذوي المعرفـة ، وروابط الابتكار والاستيعاب المعرفي.

- وفي مؤشر السعادة والرضا بـين الشـعوب الصـادر عـن الأمـم المتحـدة حلـت الدولة في المركز الأول عربيا و(14) عالميا للعـام 2014/2013 بعـد أن كانـت في المركز (17) عالميا والأول عربيا في في ذات التقرير للعام 2012 /2013.

- وضمن مؤشر " مدركات الفساد " للعام 2015 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في يناير 2016 ، صعدت الإمارات إلى المرتبة (23) عالمياً ضمن أكثر بلدان العالم شفافية والأفضل على مستوى مكافحة ممارسات الفساد ، مقارنة مع المرتبة (25) في تقرير المنظمة للعام 2014 ، وجاء تقدم الدولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2015 امتداداً لمسيرتها على مدى الأعوام الماضية ، التي قفزت خلالها أكثر من 14 درجة منذ انضمامها للمؤشر للمرة الأولى عام 2003 ، عندما حلت الإمارات آنذاك في المركز (37) عالمياً، بالمشاركة مع ماليزيا ، ثم صعدت إلى المرتبة (30) في العام 2004.

لقد كشقت تلك الانجازات غير المسبوقة للدولة عن مدى ما تتمتع به من إمكانات هائلة وقدرات وطاقات إيجابية على سلم التنافسية العالمية تؤهلها لمزاحمة الاقتصادات العالمية المتقدمة على عرش التنافسية والانضمام إلى قائمة أفضل 10 اقتصادات في العالم بحلول العام 2021 لتتوج بذلك مسيرتها في الإنجازات والنجاحات ، حيث حلت بين أفضل 20 دولة في العالم خلال العام 2014 في تسعة تقارير عالمية للتنافسية من بين 12 تقريراً رئيسياً تصدر سنوياً عن المؤسسات الدولية بحسب تقرير حصاد التنافسية الصادر عن مجلس الإمارات للتنافسية الصادر عام 2015 .



وتعكس تلك الانجازات جهود مختلف وزارات ومؤسسات الدولة وانتهاج القـائمين عليهـا أفضـل الاسـتراتيجيات والسياسـات والممارسـات العالميـة لتعزيـز قـدراتنا التنافسيةوصولا إلى تحقيـق الهـدف المنشـود بـأن تتبـوأ الدولـة موقعهـا ضـمن أفضل دول العالم وفقـاً لرؤيـة الإمـارات 2021 التـي تؤسـس لاقتصـاد إمـاراتي معرفي تنافسي قائم على الابداع والابتكار.

رابعا: مسنهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021

إن تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 التي شـرفت وزارة الاقتصاد بتكليف من سـمو الشـيخ محمـد بـن راشـد نائـب رئـيس الدولـة رئـيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظة الله بالعام 2014 بالتنسـيق مـع كافـة الجهـات على المستوى الوطني في تحقيق مستهدفاتها التي يلخصها الجدول التالي :

المستهدف 2021	المؤشر الوطني
%5	نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
من أفضل 10 دول	نصيب الفرد من الدخل المحلى الإجمالي
%5	نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي
%70	نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
من أفضل 10 دول	المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية
من افضل 20 دولة	مؤشر الابتكار العالمي

وقد حققت الدولة نتائج هامة وايجابية على مستوى نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل كما أنه في سبيل تحقيق تلك المستهدفات والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحث والابداع والابتكار، وتحقيق المزيد من النجاح في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل اتجهت سياسة الدولة لتأهيل وبناء العناصر البشرية المواطنة وتسليحها



بالعلم والمعرفة وتطوير المؤسسات الحكومية معرفياً وابتكارياً ، باعتبارهما من أهم ركائز التنمية لبلـوغ مسـتقبل أفضـل وتحقيـق مسـتهدفات الأجنـدة الوطنيـة للدولة ورفع تصنيفها وترتيبها فـي مضـمار المنافسـة العالميـة ، ومـن هنـا اتجـه تركيز الدولة إلى العناصر التالية :

الوصول إلى نظام نعليمي رفيع المسنوى

بهدف تغيير معادلات الاقتصاد الوطني ودفعه بعيدا عن الاعتماد على الموارد النفطية وتحقيق نقلة علمية وتقنية ومعرفية متقدمة لدولة الإمارات خلال السنوات القادمة والوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوي قامت الدولة بما يلي :

- اعتمد مجلس الوزراء عام 2011 أجندة التربية والتعليم حتى العام 2020 التي تضمنت 10 أهداف رئيسية ومجموعة من المبادرات لتحقيقها وخطط تطبيقية لكل مبادرة ومدة زمنية لإنجازها ، ومن بين ما شملته المبادرات مشروع ترخيص الهيئات التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة على مستوى الدولة .
- ربط التعليم ومخرجاته باقتصاد المعرفة واحتياجات سوق العمل ، حيث أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في عام 2012 "مبادرة محمد بن راشد للتعلم الذكي" والتي تشمل جميع مدارس الدولة بتكلفة مليار درهم . -تعميم الدروس الإلكترونية ونشر ما يزيد عن سبعة آلاف محتوى إلكتروني وإنتاج مناهج إلكترونية .
- أعدت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع جائزة حمدان بن راشد للأداء التعليمي المتميز خطة متكاملة تنفذ على مدى خمس سنوات لرعاية الموهوبين والمتميزين في الحقل التربوي واعتمد لها ميزانية خاصة بقيمة 100 مليون درهم.





- استقطبت الدولة أرقى الجامعات العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لفتح فروع معتمدة لها بالدولة من خلال اتفاقيات شراكات وتوأمة ، مما حولها إلى مركز جذب أكاديمي لآلاف الطلبة بالمنطقة والعالم .
 - إنشاء " هيئة الاعتماد الأكاديمي " .
- إنشاء هيئة الوطنية للبحث العلمي لتشجيع البحث العلمي ووضع خطط للبحوث والابتكارات وربطها باحتياجات المجتمع .
- استحوذت برامج التعليم العام والعالي والجامعي على20% من إجمالي مخصصات الميزانية العامة للاتحاد للعام 2015 بقيمة 9.4 مليار درهم. ونتيجة لتلك الجهود المباركة صارت الجامعات والكليات والمعاهد العليا بالدولة تحظى بسعة عالمية جيدة فجاءت جامعة الإمارات في المرتبة 374 ضمن أفضل 500 جامعة في العالم وحصلت جامعة زايد على الاعتماد الأكاديمي العالمي من المنظمة الأمريكية المختصة.

كما تتمتع البرامج في كليات التقنية العليا التي أصبحت تضم 17 كلية بالدولة تضم 20 ألف من الطلبة من المواطنين والمواطنات وتخرج منها حتى الآن 60 ألف خريج وخريجة ، بالاعتماد العالمي وتعد هذه الكليات نموذجا رائدا للتعليم الفني والتقني في المنطقة والعالم.

إطراق الاسترانيجية الوطنية للابنكار

وتعزيزا لدور الابتكار كمحرك رئيسي للتطوير الحكومي ورافد أساسي للنمو الاقتصادي أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في عام 2014 الاستراتيجية الوطنية للابتكار كأداة رئيسية لتحقيق رؤية الدولة 2021 لجعل الإمارات ضمن الدول الاكثر ابتكاراً عالميا خلال السنوات السبع القادمة ، وتتضمن الاستراتيجية التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية 30 مبادرة وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث القادمة كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم

UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF ECONOMY



نكوين اللجنة الوطنية للابنكار

تم أيضا في العام 2014 إنشاء "اللجنة الوطنية للابتكار" لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار والسياسات والمبادرات المنبثقة عنها ، برئاسة معالي وزير شؤون مجلس الوزراء ، وعضوية كل من معالي السادة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي، والاقتصاد ، والتربية والتعليم ، والطاقة ، ومعالي الدكتور سلطان أحمد الجابر وزير الدولة ، ويتولى مكتب رئاسة مجلس الوزراء دور أمانة اللجنة ، كما يأتي من بين مهام اللجنة تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الجهات الاتحادية والمحلية، ومتابعة التقدم في مجال الابتكار ومؤشراته على مستوى الدولة، إضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في مجال مساهمته الاجتماعية والاقتصادية في دعم الابتكار.

اعنماد السياسة العليا في مجال العلوم والنكنولوجيا والإبنكار

المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء.

وفي سياق التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحوث والابتكارات وتعزيزا لدور الابتكار كأسلوب عمل ومنهج حياة ، اعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " في العام 2015 السياسة العليا للدولة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، متضمنة 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه بحجم استثمارات يتجاوز 300 مليار درهم ، وتتكون من مجموعة من السياسات الوطنية الجديدة في المجالات التشريعية والاستثمارية والتكنولوجية والتعليمية والمالية .

ومن بين ما تشتمل عليه السياسات الجديدة العمل على إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار بالدولة ، بالإضافة لإعادة النظر في كافة التشريعات

الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقـــتــصــــاد



الاستثمارية للتشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار وإنشاء شراكات تعاقدية تصنيعية عالمية ، ومضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول 2021 وزيادة نسبة عامل المعرفة إلى 40 %.

وضمن سياق الحرص على مأسسة الابتكار الحكومي وتفعيله وترسيخه كنهج واستراتيجية أقر مجلس الوزراء الموقر إعلان عام 2015 عاما للابتكار في الدولة ، كما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في العام 2015 أول دبلوم متخصص من نوعه في مجال الابتكار الحكومي والذي ينظمه مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي بالتعاون مع جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة ، لإعداد جيل من الرؤساء التنفيذيين للابتكار في الجهات الحكومية .

4- أنشاء وكالة الامارات للفضاء

لدعم الاقتصاد المستدام المبني على المعرفة والمساهمة في تنويع الاقتصاد أعلنت الدولة في يوليو 2014 عن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء باعتبار أن قطاع الفضاء يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي وبالتزامن مع هذا تم الاعلان ايضا عن بدء العمل على مشروع إرسال أول "مسبار عربي وإسلامي" لكوكب المريخ بقيادة فريق عمل إماراتي تحت إشراف وكالة الإمارات للفضاء في رحلة استكشافية علمية تصل للكوكب في العام 2021، وقد بلغت الاستثمارات بالصناعات والمشاريع المرتبطة بتكنولوجيا الفضاء نحو 20 مليار درهم .

5- اقنصادها بعد النفط

بعد النجاح الملفت لسياسة التنويع الاقتصادي التي توجت بتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابته إلى قرابة 70%، اتجهت الدولة نحو تبنى استراتيجية متكاملة لـ "اقتصاد ما بعد النفط" كإطار عام للانتقال بمسيرة التنمية في الإمارات إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور،

الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقـــتــصـــــاد



استنادا إلى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة ، بالتزامن مع بناء أجيال قادرة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن ، وبناء القدرات الذاتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن النفط ، ومن ثم عقدت "خلوة الإمارات ما بعد النفط" في يناير 2016 لإعداد برنامج وطني شامل لاقتصاد وطني متنوع ومستدام يقلص اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط إلى الحدود الدنيا وتوسيع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الحدود القصوى ، من خلال تطوير التعليم ودعم البحث العلمي وتحفيز الابتكار والابداع وتنمية العقول البشرية ودعم وتطوير الصناعة والقطاعات الاقتصادية عالية النمو ذات القيمة المضافة العالية.

خامسا: النائح

- الاعتماد على النفط في الانفاق على برامج التنمية مع استمرار ذلك في المدى المتوسط ، واتسام الانفاق بالرشادة وحسن توظيف الموارد.
- ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية للانفاق على البنية الأساسية ومشروعات التنمية وتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة لتوافر عوامل الاستقرار المناخ والبيئة والتشريعات المواتية والازدهار الاقتصادي .
- تحقق قفزات هائلة بكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية بالدولة وعلى رأسها قيم ومعدلات نمو الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية منذ نشأة الدولة وحتى العام 2015 .
- نجاح سياسة تنويع مصادر الدخل في تحقيق شق كبير من أهدافها وتوليد موارد بخلاف النفط حيث أصبحت القطاعات غير النفطية تمثل 68.8% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة بالأسعار الثابتة في العام 2015 (بعد أن كانت تمثل 41.7% من الناتج الاجمالي بالاسعار الثابتة عام 1975) ، ما أدى إلى تراجع اعتماد الدولة حالياً على النفط وأصبح يشكل 31.2% من ناتجها

UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF ECONOMY

الاجمالي بالأسعار الثابتة فقط ، والباقي يتأتى من قطاعات حيوية أخرى كالتجارة، والخدمات، والعقارات، والسياحة، والصناعات التحويلية ،

- وجود قطاعات اقتصادية حيوية بالدولة ذات قيمة مضافة عالية وامكانات عالية للنمو مثل الصناعة والتجارة والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي والانشاءات ، وتصاعد نسب ومعدلات مساهمتها بالناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابته.
- تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدل التضخم ليصل إلى 4.1% عام 2015 .
- تطور متوسط دخل الفرد بالدولة ليصبح التاسع على المستوى العالمي بما يحافظ على مستوى الرفاهة الاقتصادية.
- جودة البنية التحتية المادية والاجتماعية والتشريعية بالدولة ساعدت على رفع معدل النمو الاقتصادي وتطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التطور الهائل في حركة التنمية بالدولة وانعكاساتها الايجابية على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية انعكست ايجابيا وحققت تقدما لافتا بمستوى تصنيف وترتيب الدولة ومكانتها عالميا بكافة تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات العالمية المرموقة.
- تحقيق أهداف الأجندة الوطنية يتطلب دعم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات.



سادسا :النوصات

السياسات الاقتصادية المقترحة لبلوغ أهداف اقتصاد مابعد النفط وذلك على النحو التالي :

- تبني منظومة حديثة للتشريعات التي تربط بين الابتكار والاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبحث والتطوير وحقوق الملكية وخاصة براءات الاختراع
- دعم النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية (واهمها صناعة البتروكيماويات والطيران والذهب والماس والصناعات الغذائية والمعدنية والدوائية وصناعات السفن والصناعات الدفاعية) ، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة وقطاع الاقتصاد الاسلامي والقطاع المالي.
- بناء منظومة متكاملة للابتكار من خلال تأسيس هيكل اتحادي لتمويل الابتكار بالدولة تحت اشراف وزارة الاقتصاد.
- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من خلال انشاء هيئة اتحادية للتنمية الصناعية تتبع وزارة الاقتصاد وتكوين اتحادات نوعية للصناعات بالدولة ، وزيادة نسبة المكون المعرفي والابتكار في القطاع الصناعي بالدولة .
- تعزيز التكامل الاقتصادي والمالي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ربط المصالح الاقتصادية وإقامة مشاريع خليجية مشتركة طويلة المدى واستكمال شبكة القطارات الخليجية الموحدة ، وازالة المركز الجمركية البينية ، واسكمال تطوير القوانين الخليجية الموحدة.
 - زيادة صادرات الدولة.

الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقـــتـــــــاد

- تفعيل الاقتصاد المعرفي المبني على البحث والابتكار عن طريق تطوير التشريعات الاقتصادية وتطويرها بما يتوائم مع توجهات الدولة .
- تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في قطاعات الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي والسياحة وصناعة الطيران والقطاع الصحي قطاع التعليم والطاقة النظيفة والخدمات المهنية والقطاع اللوجستي.
 - دعم تفعيل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تحقيق التكامل والشراكة بين الجهات الاتحادية والمحلية في السياسات والبرامج والمشروعات الاقتصادية
- تحقيق نمو اقصادي مستدام ومستقر من خلال تفعيل استراتيجية التنمية اخضراء ودعم تمكين المرأة
 - تعزيز دور القطاع الخاص.